توجهات
شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً
الاستراتيجية ضد الفساد

كانون ثاني 2014
توجّهات
شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعاً
الاستراتيجية لمكافحة الفساد

كانون ثاني 2014
برنامج تقوية القيادة الفلسطينية الشابة
توجهات شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً الاستراتيجية لمكافحة الفساد
بالشراكة مع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية
حقوق الطباعة والنشر محفوظة للمبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار الدائم والديمقراطية - مفتاح
طبعة الأولى آذار 2014
النشرات مفتوح 2014

فريق العمل:

طاقم مفتوح
مديرة دائرة تعزيز المشاركة المجتمعية
ميلس شعبي حنتولي
مدير التطوير، الاتصال والتواصل
نان قاعد غنايم
مستشار المشروع
شادي زيدات
المشورة الإدارية
حنين شعبي

طاقم هيئة مكافحة الفساد
مدير عام ديوان رئيس الهيئة
سعادة شحادة
مدير عام التخطيط
د. حمدي الخواجة
مدير عام الشؤون القانونية
رشا عمارنة
المساعدة الإدارية
روال الكيبي

أ. تحسين يقين
تحرير وتدقيق لغوي

تم طباعة هذا الكتاب بدعم من الممثليّة الإيْرَلَنْدِيّة

REPRESENTATIVE OFFICE OF IRELAND | Palestinian Authority
رسالة الشبكة

إن الملاحظة الارتفاع نسب الفساد بكافة أشكاله بحسب المستوى الوطني، ومحاولة ربط هذه المؤشرات بنسب البطالة المرتفعة خاصّة بين الفئات الشبابية، والتي تشكل الشريحة المجتمعية الأكبر في فلسطين، يجد من الضرورة العمل على تأسيس جهد جماعي منظم، في سبيل محاربة الفساد وتعزيز مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح.

وعلى هذه الأرتبة، فقد تم بناء الإستراتيجية الشبابية لمكافحة الفساد، وهي الأولى من نوعها على المستوى الوطني، لتشكل ركيزة أساسية لكافة الجهود والمبادرات المجتمعية والشبابية الهادفة إلى محاربة الفساد، وللتأكيد على دور القطاعات الشبابية في ذلك، من خلال مشروع تفعيل دور الشباب في مكافحة الفساد الذي نفذته مفتاح بصفتها الحاضنة لعمل الشبكة، وبالشراكة مع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، كجهة وطنية رسمية متخصصة في هذا الإطار، حيث كان نتاج هذا الجهود المشترك، تطوير الإستراتيجية الشبابية المذكورة، والتي تدعو إلى تبنيها من قبل الهيئة في برامج عملها للأعوام القادمة، وتضمينها في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي سيتم العمل على بلوغها لاحقًا، وهي المكّندة على أهمية دور الشباب في مثل هذه البرامج، التي تتطلب جهودًا مجتمعاً مشتركًا لترجمة هذه الإستراتيجية على أرض الواقع، من خلال برنامج عمل متكامل، تسعى الشبكة لتنفيذه بتضامن كافة الجهود الرسمية وغير الرسمية، والتي تبع من فهم عميق بضرورة الشراكة الكاملة مع كافة المكونات المجتمعية، للحد من الفساد ومحاربته.

شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعاً
كلمة المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

انطلاقاً من الإيمان العميق بضرورة تعزيز مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح من جهة، والمواطنة الصالحة من جهة أخرى، سعت «مفتاح» ومنذ العام 2000 على ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة المجتمعية، والتآشيس لكافة الجهود المجتمعية المنظمة لمكافحة الفساد، والهدف منه على مختلف الأصعدة، وذلك من خلال المبادرة بإنشاء الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان»، بما يمثل الفساد بكافة أشكاله أحد أهم المعوقات الفعلية لأي عملية تنمية مستقبلية، والذي يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى التأثير السلبي على المكونات المجتمعية بكافة مستوياتها. واستكمالاً للجهود المنظمة في هذا الإطار على مدار السنوات الماضية، جاء تنفيذ مشروع تفعيل دور الشباب في مكافحة الفساد» بالشراكة مع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، إيماناً بأهمية دور الشباب المجتمعي، وتعزيزه للعمل على مكافحة الفساد، مؤكدةً على أن نجاح برامج مكافحة الفساد يعتمد بشكل رئيسي على قدرة هذه البرامج من بناء منظومة متكاملة مناهضة على صعيدي الفرد والمجتمع، إضافة إلى التأكيد على الدور الحيوي والفعال للفئات الشابة، ودمجهم في برامج، وتطويرهم لخطط فعالة، تعكس إرادتهم وتصميمهم على المشاركة الفعالة في كافة المستويات السياسية والمجتمعية وغيرها.

وعليه؛ فقد تم استهداف «شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعيًا» والتي بنتها وتحتضنها مفتاح منذ عامين، كنواة صلبة للتأسيس لجهد شبابي مركز ومنظوم مكافحة الفساد، والذي أدى في نهاية المطاف إلى تطوير الإستراتيجية الشبابية لمكافحة الفساد، والتي تعتبر الأولى من نوعها وطنياً، كتأكيد من «مفتاح» والهيئة والشبكة، على ضرورة هذا التوجه الشبابي، الذي بدأ يأخذ منحى منظم مؤسس، وبعد كل البعد عن الجهود التقليدية السابقة، بهدف الوصول إلى نتائج فعلية ملموسة بعد وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ. وتؤكد مفتاح على أن هذه الإستراتيجية الشبابية أداة فعالة لتعزيز وتعزيز الطاقات الشبابية المناهضة للفساد، مما يتطلب جهود وشراكات مجتمعية مختلفة لإنجاحها، من خلال توفير الدعم والمساندة والإمكانيات اللازمة لذلك.

د. ليلى فضي
المدير التنفيذي - مفتاح
كلمة رئيس هيئة مكافحة الفساد

تؤمن هيئة مكافحة الفساد أن الشباب هم البنية الأولى والأساسية في عملية البناء وصولاً إلى مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد ودولة ديمقراطية قادرة على مجابته، حيث أكدت في جميع المحافل والفعاليات أن دور الشباب طبيعي وحيوي في جهود مكافحة الفساد، وهو من أهم الأدوار المجتمعية، بما للفساد من أثر كبير على شريحة الشباب، كما أن التغيير المستقبلي القادم يرتكز عليهم، لأن الشباب اليوم هم قادة الغد، فالبدء بالعملية التنموية يتطلب سواعد الشباب للنضوج بالمجتمع.

لقد استند هذا الرأي إلى القوانين والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، التي دعت إلى ضرورة وأهمية إشراك الشباب الفاعل في جهود مكافحة الفساد في فلسطين.

وتعم الهيئة مكافحة الفساد على مساندة الشباب في دورهم الريادي في مكافحة الفساد، من خلال إعدادهم وتوعيتهم وتبني توجهاتهم، لحمايتهم من آثار الفساد ودرء وقوعهم في شباكه؛ فقد قامت الهيئة بعمل العديد من اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني التي تعنى بقضايا واهتمامات الشباب ومن مختلف الفئات العمرية، ونظمت مع شركائها العديد من النشاطات في المدارس والجامعات وفي المناطق المختلفة وعدد من المؤسسات الشريكة. وأخذت هذه النشاطات عدة أشكال منها ما هو توعوي وتدريبي، ومنها ما يعزز دور الشباب في المشاركة بجهود مكافحة الفساد التي تقوم بها الهيئة، والتي كان آخرها هذه التوجهات الاستراتيجية التي عبر فيها الشباب عن رأيهم ودورهم.

ويسرننا أن نستغل هذا المنبر للإعراب عن شكرنا وامتناننا للجهود التي قامت بها «مفتاح» وشبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعاً وندعو جميع المؤسسات والأطر الشبابية للعمل معاً وبذل مزيد من الجهد للوصول إلى مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد.

والله ولي التوفيق

رفيق شاكر النشئة
عيشانك يا بلدي لازم أحكي
للفساد
لا
شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل
سياسياً .. ومجتمعاً
مقدمة:

يتعاظم تأثير المبادرات الهادفة إلى مكافحة الفساد عندما تكتسب الإطار المنظم لتداخلاتها، وعندما تخرج من دائرة التعامل برادة الفعل على حدث أو قضية ما، إلى دائرة الفعل المخطط له والمنظمة النابع من رؤية جامعة وواضحة.

إن الانعكاسات السلبية للفساد على التنمية وعلى بناء المجتمعات ليست خافية: فلا تقتصر انعكاسات الفساد السلبية على سوء إعادة توزيع العائد الوطني أو على هيمنة فئات بعينها على مراكز القوة ومقدرات الأمة، بل تتعداها لتشمل إنهيار منظومة القيم والمبادئ السائدة ومأساة التدعي على القانون وتجاوزه، والأهم من ذلك زعوع الائتماء الوطني وفقدان الأمل في المستقبل، وما يحمل معه هذا الاتجاه السلبي من معان مدمرة لبناء المجتمع ولعملية التنمية.

تحدد منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه «كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته» ويفتح الفساد أشكالاً مختلفة، حيث تعتبر الواسطة، والمحسوبية، والمحاباة، ونهب المال العام، والرشوة، إضافة إلى الأشكال الأخرى التي تأتي تحت سوء استغلال المنصب العام وتعتبر أفعالاً فساد.

ومع تجاوز مظاهر الفساد لكافة الحدود لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، ومع عملية الانتشار هذه، اخذت تتبلور منظومة مُؤسسة لعملية الفساد بحيث تم تزويد مراكز السلطة في نظام الحكم بالرأسمال الطفيلي والüncابات المنظمة (الafia) الساعية إلى توليد المنفع الخاصة بأي طرق كانت، تقود إلى النهب المذكور للموارد، ودون النظر إلى مردود ذلك على مستقبل الاقتصاد الوطني وعملية الانتاج. حيث أدى ذلك كله إلى التوسع المضطرب للفقر وانصار الطبقات الوسطى في عملية سعي لا تنتهي من أجل تدبير أورن مستعمرة يومية وتراجعت النظم القيمة المنظمة لحياة الناس في المجتمع، وأصبح التخلص من هذا الفساد غير ممكن بعمليات إصلاح، وإذا أصبح يستدعي تكافأ الجهود والانخراط العام فيها.

وترة منظمة الشفافية الدولية أنه «من الممكن محاربة الفساد بشكل مستمر في حال مشاركة كل المعنيين سواء من الحكومة أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص». ومن هنا تأتي أهمية انخراط المجموعات المجتمعية، بما فيها الشبابية.

1 انظر الصفحة الإلكترونية لمنظمة الشفافية الدولية www.transparency.org
في محاربة الفساد كونها تشكل العمود الفقري للمجتمع، وكونها تعبر عن مصلحة الجماهير وتطلعاتها. وحتى تتمكن هذه المجموعات من تأدية الرسالة المناط بها في خدمة وتنمية المجتمع، عليها أن تبني توجهات صريحة واضحة لمكافحة الفساد، وأن تعمل بشكل منظم على تجميع جهودها وتوجيهها كقوة موحدة في وجه الفساد.

ومن هنا تبع أهمية تطوير إطار عمل استراتيجي، يوحد الجهود ويجمعها كقوة مؤثرة في بناء منظومة مجتمعية مناهضة للفساد.

تؤكد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2012-2014) على أن «مكافحة الفساد والقضاء عليه يتطلب سياسة وطنية ت تقوم على أساس مشاركة فئات المجتمع وقطاعاته من خلال العمل في اتجاهين: الوقاية منه والكشف عنه وملاحقة مركبيه. وترتكز الخطة الوطنية في عملها على مجموعة من المحاور: الوقاية من الفساد، والتوعية والتدريب والملاحقة وإنفاذ القانون،... الخ».

2 انظر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2012-2014) دولة فلسطين
شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعاً:

 ضمن اهتمام مفتاح يتمكن ودعم القيادات الفلسطينية الشابة والناخب من الفهم لحمل التحديات والأشكال ذاتية التي تواجه الشباب الفلسطيني على مختلف المستويات، جاءت فكرة برنامج "تقوية القيادة الفلسطينية الشابة" الهدف إلى تمكن ودعم المجموعات الشابية للمساهمة في عملية التغيير الإيجابي في كافة المستويات وصولا إلى مجتمع مدني ديمقراطي تسان فيه الحقوق والحريات، وذلك من خلال استهداف مجموعات شابة من القيادة السياسية الفاعلة في الجامعات والكليات الفلسطينية من مختلف الفصائل الفلسطينية، وحتى المستقلين منهم، حيث تم خلال العام الماضي استهداف مجموعتين من الشباب الفلسطيني الفاعل، حيث خضعت كل مجموعة على حدة لبرنامج تدريبي مكثف من ورش العمل باستخدام منهجية التحول المجتمعي في حالات الصراع والتخطيط الاستراتيجي بالمشاركة "قومي"، وفي نهاية العام الماضي شكلت هذه المجموعات ما يعرف باسم شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعاً.

 ومع بداية العام 2013 جاء التوجه العام للبرنامج الهدف إلى رفد الشبكة وتوسيعها بمجموعات شابة ممكّنة ومدرّبة، من خلال استهداف مجموعة من القيادات الشابة الفاعلة من مختلف الجامعات والكليات الفلسطينية في الضفة الغربية. وعلى هذا الأساس تم استهداف مجموعتين شابيتين حيث خضعت كل مجموعة لسلسلة من ورش العمل التدريبي باستخدام نفس المنهجية "قومي"، وتم دمج هذه المجموعات بالشبكة في إطار مخيم صيفي تدريبي مكثف، سعى خلاله الطاقم التدريبي إلى خلق أكبر قدر ممكن من التناغم والانسجام بين كافة المجموعات، وبناء المساحات التشاركية الآمنة التي يمكن افرد الشبكة من العمل كفريق، حيث انطلاقت بعدها الشبكة تنفيذ مجموعة من المبادرات والقاءات الحوارية والجماعية الهادفة إلى تمكن وبناء قدرات الشبكة من جهة، ومن جهة أخرى محاولة تسليط الضوء عبر النقاش والاستكشاف، لمحاولة التأثير في بعض القضايا المجتمعية الثقافية والبنيوية السائدة، ومحاولة التغيير فيها، من خلال عدة لقاءات عقدت في بعض فئات مجتمعية مختلفة، ومع عدد من الجهات والمؤسسات الحكومية والأهلية ومراعات صنع القرار، بهدف ربط هذه المكونات بعضها ببعض، وخلق حالة من التناغم والانسجام في الأهداف والتوجهات بينها، في محاولة للتأثير بأجمل السياسات والبنى الثقافية السلبية الموجودة.
ويحكم عمل الشبكة خلال الفترة الماضية، مجموعة من التوجهات الاستراتيجية التي تم الاتفاق عليها والمتمثلة بـ:

- تحسين واقع العلاقة بين المكونات المجتمعية.
- تجسير العلاقة مع القدس والمقدسين.
- مكين المرأة والشباب وتفعيل دورهم في مراكز صناعة القرار.
- مقاومة الاحتلال.
- مناهضة الفساد.
- بناء وتطوير مهارات أفراد المجموعة.
منهجية إعداد الخطة:

تم تطوير هذه الخطة بالاستناد إلى منهجية المشاركة والتي اشتملت على:

- مراجعة الأدبيات المتعلقة بالفساد ومكافحته، بما يشمل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتقدير السنوي لمؤسسة أمان، وتقرير مؤسسة الشفافية الدولية، وقانون مكافحة الفساد، والاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وتقارير هيئة مكافحة الفساد، وبرنامج الوقاية من الفساد.

- عقد ورشة عمل تخطيطية لمشاركة أعضاء الشبكة.

- صياغة نتائج الورشة وتقديم مسودة الوثيقة.

- تطوير وثيقة الخطة.
تحليل البيئة المحيطة:

تشير تقارير أمان إلى استمرار مظاهر الفساد التقليدية، وتراجع في مستوى الفساد في المواقع العليا بشكل خاص محدودية الرشوة. واحلت السلطة الفلسطينية المرتبة 101 في مؤشرات مدركات الفساد للعام 2005 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، والذي غطى 159 دولة، مما يظهر انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني.

تظهر الدراسات والتقارير الفلسطينية والدولية أن الفساد يركز في القطاع العام، فقد كشف تقرير هيئة الرقابة العامة الأول الصادر في النصف الأول من عام 1996، والذي قدم إلى المجلس التشريعي عن خلال في إدارة المال العام، كما كشف التقرير عن وجود فجوة تشريعية كبيرة وعدم كفاية التعليمات وآليات الرقابة الداخلية، وعدم توفير إرادة سياسية لمحاسبة المتورطين في الفساد.

وتجلج ظاهرة الفساد في فلسطين، كما في غيرها، بسلوكيات بعض كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية (فساد كبير/ عمودي) وبسلوكيات من الموظفين العموميين الصغار (فساد صغير/ أفقي).

إن عدم اتخاذ إجراءات باتجاه الإصلاح ومحاسبة الفساد، كانت سبباً مباشرةً في زيادة قناعة الجمهور الفلسطيني بازدياد حدة وانتشار مظاهر الفساد. وتعكس نتائج استطلاعات الرأي إدراك هذه الحقيقة لدى الشارع الفلسطيني، إذ بنيت النتائج أن 50٪ من المبحوثين في العام 1996 مقابل 80٪ من المبحوثين في العام 2007 يعتقدون وجود فساد بارز في السلطة. وما زالت القناعة باستمرار الفساد مستمرة بين أوساط المواطنين الفلسطينيين، حيث أفاد بذلك 50.5٪ من المبحوثين عام 2009 وتوقع 41.4٪ من المبحوثين بازدياد الفساد في السلطة خلال عام 2010.3

ويرجع هذا الأمر لعدة أسباب، منها: غياب النزاهة والعلمية والشفافية والمعلومات والسجلات العامة، ومخالفة قانون الخدمة المدنية أحياناً، بالإضافة إلى غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة وضعف تطبيق الموجود منها، وتدني رواتب العاملين في القطاع العام، وعدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث، وطغيان السلطة التنفيذية على التشريعية، مما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، وضعف القضاء وسلطة القانون ونقص

(www.aman-palestine.org)

3 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

4 استطلاعات رأي أجرته مؤسسة أمان على سنوات عدة (2005-2010). بجانب استطلاعات رأي مركز دراسات التنمية جامعة بيرزيت (home.birzeit.edu/cds)
التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض عقوبات رادعة على مرتكبيه على الرغم من صدور قانون مكافحة الفساد، إلا أن إنفاذه ما زال ضعيفاً.

بالإضافة إلى ضعف الإشراف السياسي لمكافحة الفساد وضعف أجهزة الرقابة الرسمية وعدم استقلاليتها، وغياب حرية الإعلام وضعف دور المجتمع المدني في الرقابة على الأداء الحكومي.

ويؤدي الفساد إلى نتائج وأثار مختلفة وسلبية على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أهمها: إضعاف النظام السياسي الفلسطيني من حيث شريعته واستقراره وبالتالي إضعاف العملية الديمقراطية برمتها، وإضعاف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وما يراقبهما من ارتفاع معدلات البطالة والفقر، بالإضافة إلى خلخلة القيم الأخلاقية وتراجع المهنية وانتشار التطرف والجريمة. وحتى تكون الصورة أكثر اكتمالاً، فمن الضروري النظر إلى بعض البنية المناهضة للفساد. ففي إطار المنظومة التشريعية شهد المجتمع الفلسطيني بعض الخطوات ذات دلالة في مجال مكافحة الفساد والإصلاح، لعل أهمها:

1- قانون مكافحة الفساد الصادر على شكل قرار بقانون من قبل الرئاسة الفلسطينية بتاريخ 2010/6/20 والذي نص على تشكيك هيئة رسمية خاصة بمكافحة الفساد والتحقيق فيه.
2- مشروع قانون العقوبات الذي تناول موضوع الرشوة حيث نصت المادة (14) على الحكم بمصادرة كافة الأموال المتحصلة من جريمة الرشوة، كما نصت المادة (116) من المشروع نفسه على الحكم بالسجن مدة لا تزيد عن 10 سنوات لتمتلك جناية الرشوة داخل نطاق المال العام والوظيفة العمومية. أما المادة (366) فقد نصت على جرائم الاختلاس أو ما يعرف بإساءة الائتمان خارج نطاق المال العام والوظيفة العمومية بالسجن من أ свобو إلى ثلاث سنوات.
3- قانون الانتخابات تناول موضوع الرشوة في المادة (103) حيث نصت على مصادرة مواد الرشوة...

---
5 عبد الرحمن طه وجهاد حرب، الفساد في فلسطين، أمان تقرير غير منشور (2004). انظر أيضاً تقرير أمان على الصفحة الإلكترونية http://www.transparency.org/whoweare/contact#O_nc_palestine
والحكم بإحدي العقوبتين أو كلاهما: أ. الحبس لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، ب. دفع غرامة مالية لا تزيد عن ثلاثة آلاف دولار أمريكي أو استبعاده من قوائم المرشحين.

قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998 والذي نص على وجوب تأدية جميع الإيرادات الخاصة بالسلطة إلى حساب الخزينية العامة وأن تدخل في الموازنة العامة. كما نص على أن يقوم مجلس الوزراء بتقديم مشروع الموازنة العامة للسنة المالية المقبلة في الأول من تشرين ثاني للمجلس التشريعي لمراجعتها وإقرارها وإصدارها.

ونص القانون أيضا على حق ديوان الرقابة المالية والإدارية مراقبة إيرادات ونفقات الوزارات، والمؤسسات العامة، والهيئات المحلية، والصندوق الخاص، وطريق تحسين الإيرادات وإنفاقها، على أن يقدم تقريرا سنويا شاملا لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي.

قانون رقم (9) لسنة 1998 بشأن اللوائح العامة أي الأموال المنقولة والمخصصة لتسير وإدارة الإدارات العامة وصيانة هذه الدوائر والتأمين عليها. حيث نظم القانون القواعد الإجرائية لعمليات شراء اللوائح العامة، كما نص على تشكيل لجنة العطاءات المركزية للقيام بالمهام والصلاحيات المنصوص عليها بالقانون.

قانون الخدمة المدنية لسنة 1998 بشأن استغلال النفوذ الوظيفي، حيث تحظر المادة 3/67 استغلال الوظيفة والصلاحات منفعة ذاتية أو ربح شخصي أو القبول مباشرة أو بالواسطة لأية هدية أو مكافأة أو منحة أو عملية مناسبة لقياسه وظيفته.

قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004 حظر في المادة (7/53) على مدير صندوق الاستثمار وأمين الصندوق والحافظ الأمين ومدقق حسابات الصندوق استغلال وظيفته لأي منفعة مباشرة أو غير مباشرة.

قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004 حظر في المادة (1/10) منه على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الهيئة استغلال أي معلومات داخلية أو سيطرة وصلت إليهم بحكم مناصبهم أو
أن يستغلوا هذه المعلومات لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية لمصلحة الآخرين بشكل مباشر أو غير مباشر.

9- قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي رقم (10) لسنة حظر في المادة رقم (10) على عضو المجلس التشريعي أن يستغل عضويته في أي من الأعمال الخاصة به وعلى أي نحو.

10- قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004، حيث نصت المادة (8) منه على تقديم تقرير سنوي لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء، ونشره في الجريدة الرسمية.

11- قرار بقانون غسيل الأموال لسنة 2007 الصادر عن الرئيس، حيث نصت المادة (37) أن غسيل الأموال الناجمة عن جريمة أصلية تمت جناية يعاقب مرتكبها بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز 15 سنة، أو بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد عن مئة ألف دينار أو بكلتا العقوبتين.

كما تم وضع تشريعات خاصة بالوظيفة العمومية تعالج إجراءات وضوابط التوظيف والتعيين والترقية.

أما فيما يتعلق بالتدابير الداعمة للنزاهة والمساءلة والشفافية، فقد تم وضع مدونات سلوك ناطمة لعمل السلطة القضائية والنيابة العامة والموظفين العموميين والهيئات المحلية والقطاع الخاص والإعلام والمؤسسات الأهلية بالتعاون مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان.
يداً بيد .. لمحاربة الفساد

شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل .. سياسياً .. واجتماعياً
تأثير البيئة الخارجية على مجال عمل شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعاً:

الاحتلال: لاحتلال دور مستمر في تشجيع الفساد وحمايته.

السلطة الوطنية الفلسطينية:

- يؤثر غياب المجلس التشريعي، والانقسام الداخلية، وتغييب التعددية السياسية سلباً على بنية النزاهة، ويشجع على الفساد لتغييبه لبنى وآليات الرقابة.
- تباين مواقف وجدية الأطراف المختلفة في محاربة الفساد ومحاكمته وسلبية تأثيراته على تعزيز قيم النزاهة والشفافية وبناء نظام النزاهة الوطني.
- غياب المساحة الآمنة للحريات والتظاهرات والتحركات المناهضة للفساد خاصة على المستويات العليا وإحلال سلطة الرئاسة في عملية التشريع بدلاً من المجلس التشريعي.

المنظومة التشريعية:

- ضعف القوانين الداعمة لمكافحة الفساد.
- الخلل في المنظومة القانونية.
المجتمع:

- العادات والتقاليد التي تتعاطى مع بعض المظاهر التقليدية للفساد بإجابة (الواسطة والمحسوبة).
- الإحباط المجتمعي والقناعة النسبية بعدم جدية المؤسسات الرسمية في محاسبة المسؤولين عن الفساد.
- عدم الاكتشاف المجتمعي بالحديث عن قضايا الفساد؛ حيث لا تتيح للجمهور التفكير والاهتمام بهذه القضايا بفعل الأولويات المجتمعية والأسرية في ظل الأزمات الاقتصادية.

الشباب:

- غياب الوعي والاهتمام لدى الشباب بقضايا الفساد.
- التبعية السياسية والاجتماعية للشباب والمتمثلة بالنظام العائلية والعشائرية.
- العزوف الشباب عن المشاركة.
- غياب الفرص أمام الشباب وعدم إتاحة بيئة تشاركية آمنة لهم.
- محدودية ثقافة الوعي لدى الشباب في الآليات المتعلقة بمكافحة الفساد.
- عدم وصول المعلومات وتوافرها بما في ذلك المتعلقة بمكافحة الفساد.
تحليل قدرات شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعاً:

<table>
<thead>
<tr>
<th>نقاط القوة</th>
<th>نقاط الضعف</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1. مجموعة شبابية متنوعة وفاعلة مجتمعاً وسياسياً وذات علاقات وارتباطات مؤسساتية وحزبية.</td>
<td>1. ضعف الموارد المالية المتاحة للشبكة.</td>
</tr>
<tr>
<td>2. مجموعة تؤمن بالتطوع وقائمة عليه.</td>
<td>2. عدم ثقة الشباب بأداء الأطر الحالية.</td>
</tr>
<tr>
<td>3. الجاهزة للتمدد على ما هو سائد.</td>
<td>3. قلة المهارات والمعارف والأدوات لدى الشباب للفهم بعملية مكافحة الفساد بطريقة عملية.</td>
</tr>
<tr>
<td>الاتصال بالواقع والتواصل الجدي مع القاعدة الشبابية.</td>
<td>4. إرادة جدية للتغيير.</td>
</tr>
<tr>
<td>5. إرادة جدية للتغيير.</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفرص</th>
<th>التهديدات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1. وجود مؤسسات فاعلة ومحضنة للشبكة الشبابية &quot;مفتاح&quot; استمرار الاحتلال.... واحتواء الفاسدين.</td>
<td>1. استمرار الاحتلال.... واحتواء الفاسدين.</td>
</tr>
<tr>
<td>2. وجود مؤسسات انقاذ القانون خاصة بمكافحة الفساد مثل (هيئة مكافحة الفساد، محكمة جرائم الفساد، نيابة محكمة جرائم الفساد). وقمع الارتجال Syndrome...</td>
<td>2. استمرار الانقسام.... وقمع الحريات.</td>
</tr>
<tr>
<td>تقبل مجتمعي للحوار والحديث بموضوع الفساد. النظام القائم &quot;مجتمعيا وسياسيًا&quot; المتمثل بنظام أبوي لا يؤمن بقدرات ودور ومشاركة الشباب.</td>
<td>3. النظام القائم &quot;مجتمعيا وسياسيًا&quot; المتمثل بنظام أبوي لا يؤمن بأقدام ودور ومشاركة الشباب.</td>
</tr>
<tr>
<td>اقرار الخطة الوطنية المتعلقة بمكافحة الفساد. حساسية المواضيع المطروحة بقضايا الفساد (الأشخاص المتهمين، أو القضايا ذاتها).</td>
<td>4. حساسية المواضيع المطروحة بقضايا الفساد (الأشخاص المتهمين، أو القضايا ذاتها).</td>
</tr>
<tr>
<td>قانون مكافحة الفساد.</td>
<td>5. تعليم إعلامى على القضايا الناجحة في مكافحة الفساد.</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>قصور المنظومة التشريعية المتعلقة بعملية مكافحة الفساد.</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>عدم الافصاح عن المعلومات في قضايا مكافحة الفساد.</td>
</tr>
</tbody>
</table>
مكافحة الفساد

هوية شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعاً

الرسالة:
 شبكة تطوعية مستقلة من الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعاً، تسعى لتفعيل وإدمان الشباب في مكافحة الفساد.

الرؤية:
 شبكة فلسطيني فاعل مجتمع يعيش بلا فساد.

القيم والمبادئ التي تقود عمل الشبكة في قطاع مكافحة الفساد:

- يتم الارتكاز في تنفيذ هذه الخطة على مجموعة من القيم والمبادئ المتمثلة ب:
  - احترام الرأي الاخر والبعد عن التحيز والحزبية.
  - تشجيع القيم المجتمعية المعززة للتعامل الإيجابي مع مناهضة الفساد.
  - العمل الجماعي الشابي القائم على التطوعية.
  - التأكيد على المساواة بين الشباب والشابات في العمل.
  - التناغم والانتماء بين أفراد الشبكة والعمل بروح الفريق.
  - الإيمان بسياسة القانون ورفض مظاهر الفساد والتثبيغ عنها.
  - الحس الوطني تجاه قضايا الفساد ومناهضته.
  - تعزيز مشاركة الشباب وتفعيلها تجاه الحقوق والواجبات والمساواة في الفرص.
  - الإيمان بأن تحقيق المصلحة العامة يتحقق من خلال التعددية وحماية الحريات، للحد من مظاهر الفساد.
  - الوعي بالواقع القائم لمناهضة الفساد تحت عنوان "الساقط عن الفساد، فاسد أخر".

---
القضايا الاستراتيجية:

القضية الأولى: منظومة قانونية قاصرة عن كبح الفساد.

الهدف العام: تطوير منظومة قانونية مستجيبة للجهود الرامية لمكافحة الفساد.

برامج العمل:

حملة ضغط لتطبيق وتفعيل قوانين وإجراءات براءة الدهم المالية.

توعية للجمهور بالجزاءات والعقوبات، وبأهمية القوانين وإجراءات تنفيذها.

عقد لقاءات جماهيرية ومحاضرات عامة لتوعية الجمهور بالقوانين.

حملات ضغط ومناورة لتطوير بيئة تشريعية تساند مكافحة الفساد.

حملات ضغط ومناورة لتنفيذ القوانين والإجراءات التي تساند مناهضة الفساد.

القيام بدراسات وأبحاث تناقش البيئة القانونية (إبرز الفجوات من أجل تطوير البيئة التشريعية).

تنظيم لقاءات وورشات عمل لمراجعة القوانين.

إنهاء القوانين والملاحقة القانونية، رفع مستوي الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية، منع الفساد والوقاية منه ....... (الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد)

مؤشرات القياس:

عدد الحملات التي ينفذها الشباب (حول التوعية والضغط والمناصرة).

عدد اللقاءات وورش العمل الجماهيرية التوعوية.

عدد أوراق العمل البحثية والمراجعات القانونية.
القضية الثانية: الفجوة المعرفية والمعلوماتية اللازمة لمكافحة الفساد.

الهدف العام: تطوير المهارات المعرفية والوعي المجتمعي (الشباي) المناهض للفساد.

برامج العمل:

- تطوير قدرات أعضاء الشبكة في قضايا المعرفة وآليات العمل.
- برامج تثقيفية وتوعوية للشباب في عملية مكافحة الفساد.
- حملات ضغط لتطوير آليات وتشريعات تساهم في الوصول إلى المعلومات والإفصاح عنها.
- التشبك مع وسائل الإعلام للمساهمة في نشر الوعي المجتمعي لمناهضة الفساد.

رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.
(الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد)

مؤشرات القياس:
- عدد البرامج التثقيفية والتوعية للشباب في عملية مكافحة الفساد (عدد اللقاءات وتوزيعها مناطقيا).
- عدد البرامج والحملات الإعلامية - حسب أنواع وسائل الإعلام المختلفة.
القضية الثالثة: تراجع القيم المجتمعية الناضجة للفساد أمام القيم الداعمة له.

الهدف العام: تعزيز القيم المجتمعية الناضجة للفساد.

برامج العمل:

التثقيف والتوعية من خلال ملصقات وجداريات ومنشآت تعريفية تتحدث عن النزاهة ومكافحة الفساد.

حملات ضغط ومناصرة للوصول إلى الهيئات المجتمعية المختلفة.

الترويج ضد الفساد باستخدام وسائل الإعلام المختلفة، من خلال تكييف البرامج التلفزيونية والدراما والتحقيقات الصحفية وقصص النجاح التي تعالج الفساد.

تنسيق الجهود لمكافحة الفساد، رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.

(الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد)

مؤشرات القياس:

- عدد النشاطات والمبادرات الشبابية من خلال بوسترات ونشرات.
- التنوع في تشكيل تحالفات مجتمعية على مستوى محلي وشراكاتها في الحملات.
- التثقيف والتوعية من خلال بوسترات وبروشورات تتحدث عن النزاهة ومكافحة الفساد.
- قصص نجاح لمكافحة الفساد من خلال (دراما، تحقيقات صحيفية، ...)
القضية الرابعة: غياب التعددية والمشاركة الحقيقية بالحقوق وضعف المنظومة الرقابية.

الهدف: خلق منظومة رقابية شبابية وصولاً لتعددية حزبية في الحكم.

برامج العمل

حملات توعية لتفعيل الرقابة المجتمعية.

حملات توعية لتعزيز مشاركة الشباب في الجامعات.

تسخير وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، من أجل دعم مناهضة ومكافحة الفساد.

تمكن وبناء قدرات كادر شبابي من أجل الرقابة على حالات الفساد.

دعم المبادرات الإبداعية للشباب من خلال الدراما والرسم والأغاني لتعزيز القيم الاجتماعية نحو التغيير.

منع وقوع الفساد والوقاية منه، رفع مستوى الوعي والتدريب والمشاركة المجتمعية.

(الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد)

مؤشرات القياس

- تطوير مؤشرات شبابية لتفعيل الرقابة.
- عدد الحملات التوعية لتفعيل الرقابة المجتمعية-الشبابية.
- عدد الوسائل المستخدمة من أجل دعم مناهضة ومكافحة الفساد (الرقابة).
- قدرات الشبكة الشبابية في استقطاب أعضاء جدد وموزعين على مناطق جغرافية مختلفة.